المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي/ السادس/ والسنوي/ السابع عشر/لسنة 2023
بعنوان / القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الإصلاح الاقتصادي العراقي
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E16

قياس الاثر المتبادل بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الكويت للمده [1995-2020]

Measuring the mutual effect between economic growth and foreign trade in Kuwait for the period (1995-2020)

أ.م. د. شيماء رشيد محيسن م.م. علي عمران الطائي أ.م.د. زياد عزالدين طه
Ziad Ezzedine Taha Ali Imran Al-Taie Shayma Rashid Muhaisen
ziad2015@ty.edu.iq ali.o@uokerbala.edu.iq shayma.r@uokerbala.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد / جامعة تكريت

الكلمات الرئيسية: النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية، دولة الكويت
Keywords: economic growth, foreign trade, the State of Kuwait

المستخلص

يعد النمو الاقتصادي مهما لأي سياسة اقتصادية بغض النظر اكان البلد متقدما ام ناميا، والنمو هو عملية معقدة متشابكة تتعدد العوامل المؤثرة فيها اذ يتطلب تحقيقه توفير بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية ملائمة من اجل الوصول اليه لكونه يعبر عن مدى استقرار الب وتقدمة وتطوره وكما في دولة الكويت للتجارة الخارجية اهمية كبيرة ترتبط بعوائد الصادرات ولها الاثر في عملية التنمية الاقتصادية لأن الصادرات هي حافز يساعد في تزايد معدلات النمو الاقتصادي والاقتصاد الكويتي يعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة الخارجية فالصادرات اغلبها صادرات نفطية تشكل نسبة مرتفعة او اساسيه للدخل القومي الكويتي وباستخدام نموذج السببية حاولنا تبيان العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الكويت للمدة (1995 – 2020) واتضح وجود علاقة متفاوتة بين المتغيرات كون الاقتصاد الكويتي عرضة لتقلبات اسعار النفط العالمية وبالتالي صادراته منها واثرها على الدخل القومي الكويتي

Abstract

Economic growth is important for any economic policy, regardless of whether the country is developed or developing, and growth is a complex intertwined process with multiple factors affecting it, as its achievement requires the provision of an appropriate economic, political and social environment in order to reach it because it reflects the stability, progress and development of the country and foreign trade is of great importance They are related to export earnings and their impact on the economic development process because exports are a catalyst that helps in increasing economic growth rates The Kuwaiti economy is highly dependent on foreign trade. Exports are mostly oil exports, which constitute a high or basic percentage of the Kuwaiti national income. Using the causal model, we tried to show the reciprocal relationship between economic growth and foreign trade in Kuwait for the period (1995-2020). The fluctuations of world oil prices and its exports and their impact on Kuwait's national income.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E16

المقدمة

تُعد دولة الكويت من الاقتصادات المهمة في العالم واكبر الدول المصدرة للنفط في الشرق الاوسط او البحث يبين أهمية لتجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية وطبيعة العلاقات بين الدول النامية والمتقدمة ويدرس واقع التجارة الخارجية الكويتية ومساهمتها بالنشاط الاقتصادي ومعدلات التبادل وبيان اهمية العوائد في تمويل الميزانية العامة للدول.

1- مشكلة البحث: يمكن القول أن مشكلة البحث تكمن في التساؤل الآتي وهو هل أن هنالك أثر تبادلي بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الاقتصاد الكويتي؟ وما أثر ذلك على الاقتصاد بشكل مجمل.

2- **اهمية البحث:** يبين البحث مسارات الأثر المتبادل بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في دول الكويت وما أثر ذلك على الاقتصاد.

3- **فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها هو أن هنالك أثر ايجابي بين نمو الاقتصاد من جهة ونمو التجارة الخارجية وتطورها من جهة أخرى في الاقتصاد الكويتي.

4- **هدف البحث:** يهدف البحث الى توضيح الى أي مدى يساهم كل من النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في التأثير المتبادل بين كل منهما.

5- **الحدود المكانية والزمانية للبحث:**

1. الحدود المكانية: دولة الكويت
2. الحدود الزمانية: تمثلت بالمدة (1995-2020)

المبحث الاول/ الاطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي والتجارة الخارجية

أولاً: النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له:

1- النمو الاقتصادي: ان كلمة نمو Growth مرتبطة بمفهوم زيادة في الابعاد والمقاييس للأحياء مثل زيادة في الطول والحجم والوزن، وبصيغة اخرى النمو هو ظاهرة كمية ينتج عنها تغيرات خاضعة للقياس المباشر بمقاييس كمية[1] اما النمو الاقتصادي فهو الزيادة في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد المتاحة لدولة ما[2] ، وعرف ايضا بالزيادة المستمرة في ناتج بلد أو منطقة و عادة ما يتم قياسه على أنه الزيادة في القيمة الحقيقي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على مدى فترة زمنية قد تكون قليلة سنوات أو حتى عقود[3]، او هو الزيادة في قدرة الدولة على طرح توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها وتكون هذه الزيادة المتنامية والقدرة الانتاجية مبنية على التقدم التكنلوجي[4] ، فهو يشير الى الزيادة في حجم الانتاج او الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المتكون في الاقتصاد عبر الزمن[5]. ولذلك فان النمو الاقتصادي يعد امرا مرغوبا لأنه كلما كان النمو اعلى كان الوضع السكاني افضل معيشيا وصحيا ان لحدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي الاجمالي مع مرور الزمن، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وهو بذلك يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة[6] و يتحقق النمو ايضا عن طريق زيادة قدرة الاقتصاد على انتاج البضائع والخدمات وكلما كان معدل النمو اكبر من معدل نمو السكان كان ذلك افضل لأنه يؤدي الى رفع مستوى معيشة الافراد و يمكن القول بانه النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي وانما يتعدى ذلك ليعني:- [7]

1. حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الناتج.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E16

2. ان الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يجب ان تكون زيادة حقيقية . من خلال التعريف السابق يتبين لنا ان النمو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة وعلى ذلك لابد من استبعاد النمو العابر والذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية.

ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات في كمية الطاقة الانتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة وعلى مستوى جميع القطاعات الاقتصادية، كلما ادى ذلك الى زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي والعكس صحيح، وعادة يتم قياس معدلات النمو الاقتصادي من خلال الناتج القومي او الناتج المحلي الاجمالي وهو المقياس الاكثر شيوعيا واستعمالا وتأتي اهمية الناتج المحلي كونه يوفر معلومات عن حجم الاقتصاد وأدائه اذ كلما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يدل على الاداء الجيد للاقتصاد، اما حين ينخفض الناتج المحلي الاجمالي فان هذا يعني ان الاقتصاد يمر بمرحلة الركود.

2-**عوامل النمو الاقتصادي:** هنالك عدة عوامل تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ومن هذه العوامل[8]

أ – الموارد البشرية: ان النمو السكاني والزيادة في قوة العمل عاملاً مؤثراً في النمو الاقتصادي فقوه العمل حينما تزداد تعني الزيادة في عدد العمال المنتجين ومن ناحية اخرى زيادة السكان تعني زيادة القدرة الشرائية وذلك من خلال وتوسع حجم الاسواق المحلية في النمو السكاني يتوقف تأثيره على مقدرة النظام الاقتصادي على استيعاب العمالة الاضافية وقدره النظام الاقتصادي تتوقف على معدل ونوع التراكم الرأسمالي والعوامل السائدة مثل الادارة والتنظيم[9]. بمعنى ان معدل النمو يرتفع ويزداد كلما كان معدل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي اكبر من الزيادة في السكان وبالتالي زيادة بعدل الدخل الفردي الحقيقي وبشكل اكبر وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

ب- الموارد الطبيعية: تعد الموارد الطبيعية عنصرا مؤثرا في الانتاج والانتاجية كما ونوعا والموارد الطبيعية تضم كل من (خصوبة التربة، ومدى توفر المعادن، المياه، الغابات،.... الخ) ومن جهة اخرى يرى بعض الاقتصاديين ان الموارد الطبيعية لا قيمة لها دون تدخل الانسان واستغلالها من اجل تحقيق اهدافه الاقتصادية والاجتماعية[10]، وان بعض الدول حققت نمو اقتصادي وذلك بالاعتماد بشكل اساسي على ثروتها الوفيرة الى جانب الانتاج الزراعي الكبير، ولكن هناك بعض الدول التي ليس لديها وفرة في الموارد الطبيعية ولكنها استطاعت تحقيق النمو، وذلك من خلال تركيزها على القطاعات التي تعتمد بصورة مباشرة على راس المال ووفرة ايدي العمل الماهرة وذلك لغرض تخطي النقص في الموارد الطبيعية لديها.

جـ - التراكم الرأسمالي: وهو الاضافات المتحققة في الموجودات القائمة من المكائن والمعدات والأبنية والانشطة ووسائل النقل والتراكم الرسمالي يتكون عندما يستقطع جزءاً من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره في انتاج السلع الرسمالي كالمكائن، وطرق المواصلات، الجسور.....الخ ومن هذا يتبين ان تكون رؤوس الاموال يعد احد اهم العوامل الاساسية للنمو في الطاقات الانتاجية للمجتمع والذي يؤدي الى زيادة الرصيد الرأسمالي للقوه العاملة ويؤدي ايضا للاستفادة من التطورات الفنية الحديثة[11]

د- التقدم التكنلوجي: ان التقدم التكنلوجي يؤدي الى للزيادة الانتاج بكمية المواد نفسها اي بمعنى ادخال اساليب تقنية جديدة تؤدي الى زيادة الانتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات اي ان العمال يتمكنون من انتاج هذه السلعة بتكلفة اقل مما كانت علية هذه الاساليب والتطور التقني يحدث من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجال البحث العلمي اي ان التقدم العلمي والتقني مثل اي تحسينات يتطلب نفقات استثمارية وبالتالي تضحية بالاستهلاك الحالي[12]

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E16

ثانيا: التجارة الخارجية:

1- المفهوم: التجارة الخارجية تتمثل في جميع انواع التبادلات بين الدول، سواء تبادل السلع أو الخدمات، وعليه فلا يمكننا تجاهل أهمية التجارة الخارجية فالكل مستفيد منها سواء الدولة المصدرة أو المستهلك أو الدولة المستوردة أو الدولة الناقلة للسلع، لذلك تُعرف التجارة الخارجية عمومًا باسم التجارة الدولية، وهي ضرورية للغاية لبقاء بلد أو علامة تجارية، لأنها تعمل كأحد عوامل تعزيز النمو الاقتصادي الأساسي للبلد المعني.

ويمكن القول أن التجارة الخارجية هي عبارة عن حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين دول العالم المختلفة وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتأمين والخدمات الإضافية الأخرى.

2- أهمية التجارة الخارجية: تلعب التجارة الخارجية دورًا مهمًا في اقتصاد لكل بلد، حيث أن التجارة الخارجية تفتح أسواقًا غير مستغلة للبائعين وتزيد من إنتاجية البلد الأم حيث يتم توظيف العمال لتصنيع البضائع للبيع على مستوى العالم، ويتم تسهيل اقتصاد البلد بشكل كبير من خلال الواردات والصادرات وذلك لأن الواردات تزود تلك الدولة بتقنيات أفضل وأكثر تقدمًا، بالإضافة إلى السلع الرأسمالية بمساعدة أي اقتصاد تحصل جميع القطاعات على فرص أكبر للنمو وزيادة نفوذها، علاوة على ذلك مع تقليل اعتمادهم على بعضهم البعض، من ناحية أخرى يمكن أن توفر لك الصادرات دخلاً هائلاً يمكن استخدامه إما لدعم مشروع على المستوى الوطني أو أي شيء آخر(13) .

المبحث الثاني/ التحليل القياسي للأثر المتبادل بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية

1- **اختبار استقراريه المتغيرات** Test the stability of the variables: من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع ADF Augmented Dickey-Fuller Test. وبعد ان قمنا بإجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) الموسع لأجل اختبار استقراريه متغيرات النموذج ولتحديد رتبة التكامل المشترك للسلسلة الزمنية ومعرفة رتبة استقرارها وكانت النتائج كما في الجدول(1)

جدول (1) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة Dickey Fuller Test for the Expanded Unit root في الكويت للمدة 1995- 2020

المتغيرات	المستوى				الفروق الأولى			
	A		B		A		B	
	t محتسبة	t جدوليه	t محتسبة	t جدوليه	t محتسبة	t جدوليه	t محتسبة	tجدوليه
GDP	-1.35	-2.98	-1.04	-3.60	-3.25*	-2.99	-3.62	-3.61
M	-0.83	-2.98	-1.86	-3.60	-3.70*	-2.99	-3.54	-3.51
X	--1.91	-2.98	-1.96	-3.60	-4.16*	-2.99	-4.26	-3.26

A تعني قاطع

B تعني قاطع واتجاه عام .

*** معنوية عند مستوى 5% .**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق القياسي لمخرجات برنامج (EViews12).

من جدول (1) أعلاه نلاحظ بان السلاسل الأصلية كانت غير مستقرة على المستوى، وقد استقرت عند اختبار الفرق الأول عند مستوى معنوية (5%) بوجود قاطع فقط.

2- **اختبار التكامل المشترك (Co-integration test) من اجل تبيان العلاقة التوازنية الطويلة الاجل للمتغيرات من خلال اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن** Johansen Method وحصلنا على النتائج كما بالجدول(2)

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E16

جدول (2) اختبار التكامل المشترك Co-integration Test لجوهانسن في الكويت للمدة 1995- 2020

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة الإحصائية Statistic Value	القيمة الحرجة Critical Value
اختبار الأثر Trace test			
r=0	r>1	51.12 *	29.79
r≤1	r>2	8.27	15.49
اختبار الإمكان الأعظم Maximum Eigen value test			
r=0	r=1	42.85 *	21.13
r=1	r=2	7.66	14.26

* تعني معنوي عند مستوى 5% .
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق القياسي لمخرجات برنامج (EViews 12) .

في الجدول (2) نلاحظ ان هناك متجه للتكامل المشترك وذلك حسب اختبار الأثر Trace وهذا يعني وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (5%)،أما اختبار القيمة العظمى Maximum لجوهانسون يوضح وجود متجه ايضا عند مستوى معنوية (5%). وهذا يؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات.

3- اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality Test): وهذا الاختبار يستخدم من اجل تحديد اتجاه علاقة السببية بين متغيرات الدراسة اذ يوضح هذا الاختبار اتجاه السببية فيما اذا كان باتجاه واحد او باتجاهين متبادلين او ان المتغيرين كلاهما مستقلان عن بعضهما البعض، وبعد ان قمنا بالاختبار حصلنا على النتائج كما في الجدول (3).

جدول (3) اختبار السببية لكرانجر Granger Causality Test في الكويت

F. Probability	F. Statistic	Relation
0.2799	1.36788	D(M) → D(GDP)
0.9492	0.05232	D(GDP) → D(M)
0.7573	0.28228	D(X) → D(GDP)
0.0434	3.75272	D(GDP) → D(X)
0.6166	0.49682	D(X) → D(M)
0.5664	0.58673	D(M) → D(X)

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق القياسي .

نلاحظ من اختبار السببية لكرانجر ما يأتي: -

- عدم جود علاقة سببية باتجاه واحد من M الى GDP اي ان التغيرات السابقة في M تفسر التغيرات الحالية فيGDP.
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من GDP الى X اي ان التغيرات السابقة في GDP تفسر التغيرات الحالية في X
- عدم وجود علاقة سببية بين M و X أي بمعنى إنهما مستقلان عن بعضهما .

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E16

مخطط (1)

العلاقه السببية بين (GDP , M , X) في الكويت للمدة 1995 - 2020

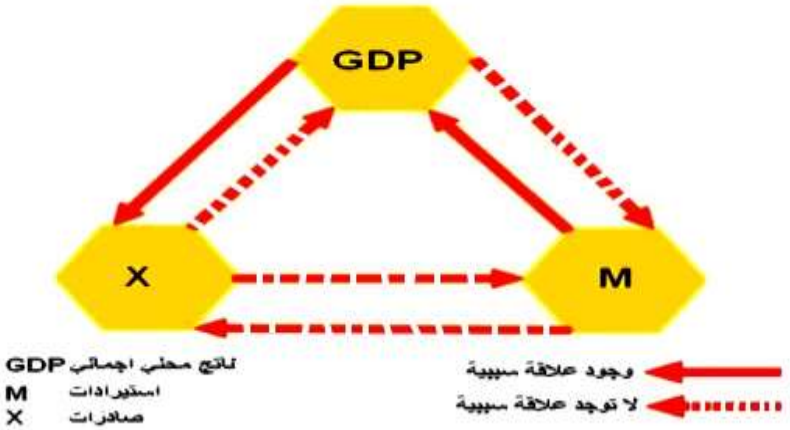

المخطط من اعداد الباحثين.

الاستنتاجات:

1- النمو الاقتصادي مهما لأي سياسة اقتصادية بغض النظر اكان البلد متقدما ام ناميا.

2- تلعب التجارة الخارجية دورًا مهمًا في نمو اقتصاد أي بلد، حيث أن التجارة الخارجية تفتح أسواقًا غير مستغلة للبائعين وتزيد من إنتاجية البلد الأم.

3- هنالك عدة عوامل تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وللتجارة الخارجية دوراً مهماً في توفير أهمها مثال المورد الطبيعي والعامل التكنلوجي.

المصادر References

1- عبد العزيز القطيفي، النمو الاقتصادي، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1999، ص9.

2- بول ساملسون ونورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006، ص 586.

3- Felipe Larraín, Macroeconomics,The MIT Press,Cambridge, Massachusetts, London, England , 2020 , p 38

4- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب والمراجعة: محمود حسن حسني ومحمود حامد، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص175.

5- بول جري جوري وروبرت ستيوارت، النظم الاقتصادية المقارنة، تعريب طه عبد الله منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994، ص64 .

6- حربي موسى محمد عريفات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، ط1، عمان الاردن، 2006، ص268

7- للمزيد انظر في ذلك:-

- عبدالقادر محمد عبدالقادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية،2003، ص11.
- محمد عبدالعزيز عجمية، ايمان عطية ناصف: التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص74

8- William J. Baumol and others, MACROECONOMICS Cengage Learning , Printed in the United States of America , 2019 ,P131.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E16

9- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص 189.
10- اسماعيل عبد الرحمان واخرون، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، ط 1 دار وائل للنشر، عمان الاردن، 2004 ، ص 271.
11- صقر احمد صقر، النظم الاقتصادية الكلية، ط 2، وكالة الطباعة والنشر، الكويت، 1983، ص 489.
12- جيمس جوارتيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص 588.
13- https://motaber.com
14- بنك الكويت الوطني التقارير الاقتصادية للسنوات 1995-2020